المحور الأول: منهج الاستشراف في مجال الاقتصاد الدول ومؤسسات الاستشراف في العالم (الجزء3)

ثالثا:أهداف وأهمية الدراسات الاستشر افية:

1. **أهداف الدراسات الاستشر افية**

إن الدراسات الاستشرافية(المستقبلية يتم القيام بها لأغراض سياسية اقتصادية، اجتماعية و غيرها، و الهدف من ورائها هو:

-**الحاجة إلى المعرفة المستقبلية لتلك الظاهرة** : خاصة إذا كانت هذه الظاهرة لديها تأثير على عوامل أو متغيرات أو ظواهر أخرى؛

-**حب الاطلاع** : و هو ما قد يسميه البعض بالفضول الذاتي؛

-**التأثير** :هناك من يقوم بالدراسات الاستشرافية من أجل تحويل النظر نحو تلك الظاهرة و بالتالي يكون تأثيرها مستقبلا و حتى حاضرا على عوامل مرتبطة بها ، و من أبرز الدراسات في هذا المجال الدراسات التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة من أجل التأثير على أسعار النفط العالمية.

-**التخطيط** : انطلاقا من الدراسات الاستشرافية و نتائجها يتم الانطلاق لدرحلة أخرى هي مرحلة التخطيط وهي الإعداد لمواجهة هذه الظاهرة مستقبلا إذا كان هذا الطرف غير قادر للتأثير على هذه الظاهرة لعدم حدوث نتائجها مستقبلا ، أما إذا كان قادرا للتأثير عنها قبل حدوثها فإنه يقوم باتخاذ الإجراءات الإستباقية اللازمة للحيلولة دون الوصول إلى هذه النتائج المستقبلية التي لا تكون في صالحه، أما إذا كانت في صالحه فإنه كذلك يسعى للتأثير عليها من أجل حدوثها مستقبلا.

2. أهمية الدراسات المستقبلية

وتتبلور أهمية الدراسات المستقبلية في مجالات الحياة المختلفة فيما يلي:

- تحاول الدراسات المستقبلية أن ترسم خريطة كلية للمستقبل من خلال استقراء الاتجاهات الممتدة عبر الأجيال والاتجاهات المحتمل ظهورها في المستقبل والأحداث المفاجئة (Driving Forces)، والقوى والفواعل الدينامية المحركة للأحداث.
- بلورة الخيارات الممكنة والمتاحة، وترشيد عمليات المفاضلة بينها، وذلك بإخضاع خيار منها للدراسة والفحص بقصد استطلاع ما يمكن أن يؤدي إليه من تداعيات، وما يمكن أن يسفر عنه من نتائج، ويترتب على ذلك المساعدة على توفير قاعدة معرفية يمكن من خلالها تحديد الاختيارات المناسبة.
- تساعد الدراسات المستقبلية على التخفيف من الأزمات عن طريق التنبؤ بها قبل وقوعها، والتهيؤ لمواجهتها، الأمر الذي يؤدي إلى السبق والمبادأة للتعامل مع المشكلات قبل أن تصير كوارث. وقد ثبت أن كثيراً من

الأزمات القومية كان يمكن بقدر قليل من التفكير والجهود الاستباقية احتواؤها ومنع حدوثها، أو على الأقل التقليل إلى أدنى حدّ ممكن من آثارها السلبية.

- تعدّ الدراسات المستقبلية مدخلاً مهماً ولا غنى عنه في تطوير التخطيط الاستراتيجي القائم على الصور المستقبلية، حيث تؤمن سيناريوهات ابتكارية تزيد من كفاءة وفاعلية التخطيط الاستراتيجي، إن لأغراض العسكرية وإدارة الصراعات المسلحة ودراسة مسرح الحرب، أو للأغراض المدنية وإدارة المؤسسات والشركات الكبرى المتعددة القوميات.

وقد اتسمت الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين بازدهار التخطيط الاستراتيجي «شل » باستخدام السيناريوهات، خاصة في الشركات العالمية الكبرى للطاقة، مثل شال-shell-، و إي دي أف-E. D .F- و إي أل أف-E.L.F- بسبب الصدمات النفطية السابقة واللاحقة .كما استخدم في إعادة تنظيم مجموعة إكسا الفرنسية للتأمين(Axa France) .

- ترشيد عمليات صنع القرار من خلال توفير مرجعيات مستقبلية لصانع القرار، واقتراح مجموعة متنوعة من الطرق الممكنة لحلّ المشكلات، وزيادة درجة حرية الاختيار وصياغة الأهداف، وابتكار الوسائل لبلوغها، وتحسين قدرة صانع القرار على التأثير في المستقبل، وتوصيف درجة عدم اليقين المصاحبة لبعض القرارات المستقبلية، والتنبؤ بالآثار المستقبلية لهذه القرارات والسياسات.

- زيادة المشاركة الديمقراطية في صنع المستقبل وصياغة سيناريوهاته، والتخطيط له، فالدراسات المستقبلية مجال مفتوح لتخصّصات متنوعة، وميدان لاستخدام الأساليب التشاركية وعمل الفريق، بمعنى إنجاز الدراسة المستقبلية عن طريق فريق عمل متفاهم ومتعاون ومتكامل. حيث تعتمد الدراسة على معارف مستمدّة من علوم متعددة.

والأساليب التشاركية هي أساليب تعتمد على التصور المستقبلي من خال الاستفادة من آراء الخبراء والمهتمين . ومن أبرز هذه الأساليب التي توسع مجال المشاركة الديمقراطية في إعداد الدراسات المستقبلية :جلسات العصف الذهني، ولجنة الخبراء، ونموذج سيغما، واستبيان دلفي ومعداد رينيه وورشة الاستشراف ودولاب المستقبلات وغيرها من تقنيات العمل الجماعي.

رابعا: الدول والحكومات الرائدة في هذا المجال

هناك عدة دول تستخدم الاستشراف في مؤسساتها، مثل الولايات المتحدة الامريكية، ولكن اصبحت سنغفورا وفنلندا وكندا من الدول الرائدة بقوة في هذا المجال.

لقد بدأت سنغافورة في استخدام الاستشراف منذ أواخر الثمانينيات من القرن الماضي واستمرت في الاعتماد عليه وتطبيقه في جهتين، وهما: برنامج تقييم المخاطر واستقراء التهديدات المستقبلية RAHS ومركز الأحداث المستقبلية الاستراتيجية وكلاهما تتبع مكتب رئيس الوزراء. ولدى العديد من الجهات الأخرى أيضاً وحدات خاصة

بها للاستشراف، فعلى سبيل المثال: تعمل كلية الخدمة المدنية بشكلٍ وثيق مع مركز الأحداث المستقبلية الاستراتيجية، وتلعب إدارة الكلية دوراً رئيساً في أنشطة الاستشراف. ويعتمد منهج العمل هناك على فريق واحد مكوَّن بدوره من عدة فِرَق، حيث تتعاون مجموعات مختلفة بعضها مع بعض لإنجاز مشروعات محددة.

أما الحكومات التي تستخدم الاستشراف في منهجية عملها: تعتبر فنلندا صاحبة أكثر إمكانات الاستشراف انتشاراً على مستوى الجهات الحكومية (بما في ذلك، لجنة الأحداث المستقبلية في البرلمان) ومنظمات الأبحاث الخاصة والجامعات. بدأ تاريخ فنلندا مع الاستشراف بظهور شرط دستوري في تسعينيات القرن الماضي يقضي بضرورة إصدار تقرير كل أربعة أعوام يتناول الاتجاه المستقبلي الذي تسير فيه الدولة، وبالتالي بدأت الحكومة في الإفصاح عن تصوُّرها لمستقبل الدولة والتدابير المطلوب اتخاذها على مدار فترة زمنية تتراوح بين 5 أعوام و 15 عاماً. وجرت العادة بعد ذلك على أن يقوم البرلمان بتداول التقرير والرد عليه، ثم اعتماده في النهاية مع أي تعديلات مقبولة، ومن ثم يصبح هذا التقرير قراراً صادراً عن البرلمان ومُلزماً للحكومة.

خامسا :الاستشراف في الاقتصاد الدولي

يحتاج الاستشراف في الاقتصاد والعلاقات الدولية إلى مناهج شاملة تأخذ بعين الاعتبار التحولات الهيكلية التي مست لب النظام الدولي، وتواكب التطور الهائل في الأنظمة الاقتصادية والإجتماعية والسياسية الداخلية والدولية نتيجة الاعتماد المتبادل. من هذا الواقع، يجب للمناهج في علم الاستشراف أن تتطرق إلى مسألتين: الأولى على مستوى التحليل والثانية على مستوى اتخاذ القرار . فعلى مستوى التحليل، يجب تحديد عوامل التطور والتحول على المدى الطويل التي يمكن أن تؤثر كميا ونوعيا على تطور النظام أو الظاهرة موضوع الدراسة في الاقتصاد الدولي، ومن ثم تحديد العلاقة بين الكل والأجزاء التي تساهم في عملية التكوين. وعلى مستوى القرار ، يجب تحديد البدائل المستقبلية والسياسات التي تؤدي إلى تغيير العلاقات داخل الكل والأجزاء المكونة له.

إن تحقيق هذه الأهداف صعب في مجال الاقتصاد الدولي، لأنه يتطلب التركيز في التحليل على ثلاثة مستويات؛ **أولها**، زيادة الإعتماد المتبادل بين الدول والتي تتطلب تحديد العلاقات المتعددة بين مختلف الأطراف(دول متقدمة ونامية، شركات متعددة الجنسية، الهيئات الدولية). **ثانيها** على مستوى الأجزاء المكونة للنظام الدولي وهي الدول، ويتطلب الأمر تحديد طبيعة استراتيجيات مختلف الأطراف، والتي قد تكون عبارة عن مشاريع مستقبلية فيها الكثير من التناقضات. **وأخيرا** على المستوى القطاعي، وهنا يجب استشراف العوامل المؤثرة في العلاقات بين القطاعات المختلفة(تعليم، صحة، طاقة، فلاحة، صناعة، نقل وغيرها).

في مجال الاقتصاد الدولي والعلاقات الدولية، تسعى النظريات إلى توفير الوسائل الكفيلة بتحسين إدراكنا لظواهر الاقتصاد الدولي، لكن قوة ومقدرة هذه النظريات على تفسير ظواهر وقعت في بيئات وأزمنة مختلفة عن تلك التي أثرت على واضعي هذه النظريات، جعلها تتلاشى منذ الوهلة الأولى من محاولة إسقاطها على هذه الظواهر . وقد تم الاستعانة بالعديد من أدوات التحليل من حقول المعرفة الأخرى كالإحصاء والقياس. وقد اعتمدت مختلف النظريات على استبعاد كل المؤثرات التاريخية، لكن هذه المقاربة لا تلائم حقل الاستشراف، لأن تراكمات التاريخ تؤثر في الحاضر وحتى المستقبل.

وإذا كان الاجماع بين المنظرين مستحيلا حول أولويات ومراحل البحث في مجال الاستشراف في الاقتصاد الدولي، فإنهم يتفقون على أنه يجب أن يركز على:

- التحديد والتحكم في القيم التي توجه البحث في مجال الاستشراف مثل: الحروب، ضمان استقرار الدولة، التوازن البيئي...
- وصف واستكشاف أهم البدائل المؤثرة في المستقبل.
- تحديد البدائل المستقبلية الممكنة.
- اختيار بديل من هذه البدائل والذي يبدو كأحسن اختيار لأنه يستجيب لاعتبارات المصلحة.
- تطوير الاستراتيجيات الانتقالية التي تسمح للإنسانية بتحقيق المستقبل المفضل، وهذا بمزج التغيرات الفردية والجماعية في السلوك الإنساني.

لذلك فإن البحث في المستقبل يمكن أن ينبه المجتمعات إلى طبيعة التحولات البنيوية التي قد تحدث داخل الوحدات السياسية القطرية أو داخل النظام الدولي، كما أنه يصف وأحيانا يحدد الشكل الملازم لكل افتراض أو تقدير للمستقبل بدل إلغائه، ومن ثم يساعد على إعادة النظر في الخيارات والأهداف من خلال البدائل المتوفرة، وبناءً على خيارات وأهداف الأطراف الأخرى.

سادسا: مؤسسات الاستشراف في العالم

مؤسسات الاستشراف عبر العالم هي هيئات وكيانات بحثية وغير ربحية ذات مصلحة عامة، تجمع ضمنها مختلف المستقبليين ومفكري المستقبل من أنحاء العالم والذين يخضعون لمجموعة شاملة من التدريبات وتمكنهم من استخدام الأدوات الخاصة بالاستشراف الاستراتيجي القائمة والتي أثبتت جدواها في العديد من الممارسات والأساليب، بحيث تعمل هذه الأدوات على تعزيز العقليات والمهارات التي تمكن الأفراد والدول والمؤسسات من التنبؤ بالقوى المستقبلية، وتحديد الاحتياجات الناشئة وتطوير استراتيجيات جاهزة للمستقبل هناك العديد من مؤسسات الاستشراف في العالم والتي تلعب دور المُوجه في مجال الاستشراف وبناء دراسات مستقبلية في مختلف المجالات. ويمكن ذكر أهمها من خلال ما يلي:

1. مؤسسة المستقبل العالمي(The World Future Society)

تأسست مؤسسة المستقبل العالمي عام 1966 وتُعرف على أنها أكبر مجمع للمستقبليين ومفكري المستقبل في العالم وأكثرهم تأثيراً، ولقد رسخ أعضاء مؤسسة المستقبل العالمي أسس التفكير المستقبلي كما نفهمه اليوم من خلال المنشورات ومؤتمرات القمة العالمية والأدوار الاستشارية لقادة العالم والحكومات وغيرهم. وحسب وجهة نظر هذه المؤسسة يُعتقد أن العالم يشهد نقطة تحول في حضاراته ويُرفض العودة إلى الوضع الراهن ما جعل هذه المؤسسة الاستشرافية العالمية تلعب دوراً حيويا في تطوير أنظمة جديدة لمستقبل عالمي أفضل.

- **أهداف مؤسسة المستقبل العالمي(WFS)** :تعمل جمعية المستقبل العالمي على تحسين صنع القرار بشأن المستقبل من خلال تمكين المستقبليين وتزويدهم بمختلف أدوات الاستشراف وتعزيز الشبكات وتطوير المعرفة والعمل بشأن القضايا الحاسمة للمستقبل مدفوعة بثلاث أهداف رئيسية:

- توحيد وتجميع الفاعلين المتحمسين ولهم رغبة في بناء مستقبلهم؛
- الدعوة إلى التوعية العامة بالتحديات الكبرى التي يواجهها العالم من خلال الندوات والتقارير وغيرها؛
- بناء مختبرات عالمية حتى يتمكن المستقبليون من إنتاج حلول فعالة للتحديات وبناء أنظمة جديدة تحل محل الأنظمة المهتلكة.

2. الاتحاد الدولى للدراسات المستقبلية

الاتحاد العالمي لدراسات المستقبل (WFSF) هو عبارة عن عبارة عن منظمة عالمية غير حكومية تأسست عام 1973لتعزيز التنمية كمنظمة أكاديمية تضم أكثر من 60 دولة، وهو شريك استشاري لليونسكو والأمم المتحدة، يجمع بين العلماء، الأكاديميين، الباحثين، الممارسين، الطلاب، والمؤسسات المهتمة بالمستقبل.

يوفّر الاتحاد منتدى لتحفيز واستكشاف وتبادل الأفكار والرؤى والخطط من أجل بدائل مستقبلية، من خلال التفكير بعيد المدى، واسع الأفق، والمبني على التغيير الجذري، ويكرّس WFSF جهوده لرفع الوعي بالحاجة الملحة للتفكير بعيد المدى في الحكومات، السياسات، المؤسسات المدنية والتعليمية، من أجل معالجة المشكلات المعقدة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

3. **مركزالدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية CEPII**

يعد مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية (CEPII) المعهد الفرنسي الرئيسي للبحث في الاقتصاد الدولي وهو جزء من الشبكة التي ينسقها مكتب تخطيط السياسة الاقتصادية لرئيس الوزراء. حيث تأسس المركز في عام 1978، ويضم فريقًا أساسيًا من حوالي 30 اقتصاديًا .حيث تتركز مجالات البحث الرئيسية للمركز في المجالات الأربعة التالية : أسواق العوامل والنمو، النظام المالي والنقدي الدولي؛ اقتصاد الاتحاد الأوروبي؛ نماذج التجارة الدولية.

- **أهداف معهد الدراسات المستقبلية والأحداث الدولية*(CEPII)*** : يهدف معهد الدراسات المستقبلية والأحداث الدولية إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها نجد:

- تقديم رؤية متماسكة للاقتصاد العالمي وإيلاء اهتمام خاص بجودة البيانات الرقمية التي تبني عليها تحليلاتها؛
- تقديم دراسات حول الشؤون المالية والاقتصاد الكلي وسياسات الهجرة لصناع القرار في القطاعين العام والخاص والمؤسسات الدولية والاقتصاديين والصحافة وبالتالي فهو يساهم في النقاش العام ويعمل كأساس لوضع السياسات الاقتصادية.
- تقديم خلاصة سنوية بعنوان الاقتصاد العالمي تحليلات للقضايا الاقتصادية العالمية الرئيسية. ويتناول موضوعات مثل تأثير كوفيد-19، وإدارة الدين العام، والاستثمارات العامة، ودور البنوك المركزية، وصعود العملات المشفرة، وما إلى ذلك.

4. **معهد الاستشراف الاقتصادي العالمي المتوسطي (The mediterranean world economic foresight institute)**

هو مؤسسة فكرية أوروبية متوسطية تأسست سنة 2006 وذلك بغرض دمج بلدان شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط عبر مختلف الوسائل الاقتصادية، من خلال رفع الوعي بالمستقبل المشترك وتقارب المصالح بين دول شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط من خلال إعطاء الأولوية للاقتصاد والعمل الاستشرافي.

- **أهداف معهد الاستشراف الاقتصادي العالمي للبحر الأبيض المتوسط** :يهدف المعهد إلى تحقيق جملة من الأهداف الرئيسية أهمها:

- استشراف حاجة دول البحر الأبيض المتوسط إلى العمل معا لفرض نفسها في عالم عولمة الاقتصادات؛
- التركيز على التكامل الإقليمي الذي ينطوي على التنمية المشتركة وزيادة التعاون الاقتصادي مع رواد الأعمال؛
- تبني التقارب الأورومتوسطي الذي يعد المفتاح لبناء منطقة مستدامة ومسؤولة اجتماعيا لتحقيق النمو الاقتصادي؛
- إنتاج واستشراف أفكار تطلعية لتطوير لإقناع صناع القرار والقادة بفوائد الجمع بين البلدان الأورومتوسطية وتنفيذ مختلف السياسات العامة التي تشجع على مختلف التبادلات.